

خطة السداد الميسر بدون ربح

- 1 ينطبق عرض خطة السداد الميسر (يشار إليه أيضاً بخطة التقسيط بدون ربح) على كافة بطاقات فالك طيب الائتمانية الصادرة من موارد للتمويل في دولة الإمارات العربية المتحدة (حامل/ حاملة البطاقات).
- 2 يسري هذا العرض فقط على المحلات التجارية المشاركة والمواقع الالكترونية التي تحددها موارد للتمويل.
- 3 لتحويل المعاملات في المواقع الالكترونية المشاركة، يجب على حامل البطاقة اختيار "الاقساط" كخيار للدفع عند إجراء عملية البيع واختيار فترة التقسيط التي يرغب فيها.
- 4 لتحويل المعاملات إلى خطة السداد الميسر لدم المحلات التجارية المشاركة، يجب على حامل البطاقة تقديم طلب عن طريق احد الوسائل التالية:
(أ) إرسال رسالة قصيرة بعبارة "السداد الميسر" إلى 5016
(ب) الاتصال بخدمة العملاء في موارد للتمويل هاتف: 04 3040800
(ج) إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني: creditcards@mawarid.ae
- 5 على حامل البطاقة تقديم طلب التحويل قبل تاريخ ٥ من كل شهر. يتم فقط اعتماد المعاملات المقدمة في خطة السداد الميسر.
- 6 يشترط أن تكون قيمة المشتريات 1000 درهم كحد أدنى لإجراء عملية السداد الميسر.
- 7 فترة السداد هي ٦ أشهر فقط.
- 8 العروض المدرجة في الموقع الالكتروني لموارد للتمويل www.mawarid.ae/ar/MainMenu/Cards/easy.payment.aspx سارية على كافة العروض في أي وقت خلال فترة العرض. وتتغير هذه العروض من وقت لآخر، يجب على حامل البطاقة الاطلاع على الموقع الالكتروني لموارد للتمويل أو الاتصال بخدمة العملاء قبل طلب الحصول على العرض الخاص بخطة الدفع الميسر. لا تتحمل موارد مسؤولية تعويض أي امتياز في حالة لم يعد العرض سارياً.
- 9 سوف يتم نشر أي تغيير و/أو تعديل على البنود والشروط في الموقع الالكتروني لموارد للتمويل: www.mawarid.ae/ar/MainMenu/Cards/easy.payment.aspx ويحل محل البنود والشروط التي سبق وأن تم إبلاغ حامل البطاقة بها من قبل.
- 10 يتم فقط اعتماد معاملات الشراء التي تصل الحد الأدنى المسموح به للحصول على خطة الدفع الميسر بدون ربح والتي يجب تتم في عملية شراء واحدة من أحد المحلات المشاركة في العرض.
- 11 لا يتم اعتماد المشتريات التي تصل إلى الحد المسموح به إذا تمت بشكل منفصل وفيه عمليات شراء متعددة لدم المحل المشارك.
- 12 يتم اعتماد المعاملات التي تتم بالبطاقة الائتمانية الإضافية في خطة السداد الميسر بدون ربح إذا كانت قيمة المشتريات تصل إلى الحد المسموح به.
- 13 تقع على حامل البطاقة مسؤولية ضمان تقديم البيانات الصحيحة إلى موارد للتمويل للتأكد من أن كافة المخاطبات الخاصة بهذا العرض قد تم استلامها من قبل حامل البطاقة.
- 14 تعتمد أهلية حامل البطاقة على الوضع الجيد لحساب البطاقة الائتمانية للعميل لدم موارد للتمويل. ويجب ألا يكون حساب البطاقة الائتمانية قد تم حجبها، ويجب ألا تكون هناك متأخرات على حساب البطاقة الائتمانية وألا يتجاوز المبلغ المستحق الحد الائتماني الممنوح لحامل البطاقة.
- 15 تحتفظ موارد بالحق وبناء على تقديرها المطلق في تغيير أو تعديل و/أو إضافة هذه البنود في أي وقت دون تقديم أي إشعار مسبق إلى حامل البطاقة. ويتم تحميل أي من هذه التغييرات أو الإضافات في الموقع الالكتروني لموارد للتمويل.
- 16 هذه البنود والشروط إضافة إلى البنود والشروط الخاصة بالبطاقات الائتمانية لموارد للتمويل.
- 17 تخضع هذه البنود والشروط لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة ويتم تفسيرها وفقاً لها، إلى الحد الذي لا تتعارض فيه هذه القوانين مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفيه هذه الحالة تسري أحكام الشريعة الإسلامية، ويتفق الأطراف بشكل لا يقبل النقض بالموافقة على أن يحال أي خلاف أو مطالبة تنشأ بسبب أو تتصل بهذه الاتفاقية أو موضوعها أو شكلها إلى محاكم دبي، دولة الإمارات العربية.
- 18 وفيه أي حال من الأحوال لا تكون موارد للتمويل أو أي من موظفيها، أو مديرها أو موظفيها أو وكلائها مسؤولون عن أي خسائر، ضرر أو نفقات تنشأ عن أو تتصل بهذا العرض الترويجي.
- 19 لا تقوم موارد للتمويل بعرض أو تقديم أي ضمانات أو تقبل أي مسؤولية أو التزام من أي نوع فيما يتصل بهذا العرض وبهذا تنكر أي وكافة الضمانات والصريحة والضمنية فيما يتصل بذلك.
- 20 إن عرض السداد الميسر بدون ربح مقدم من موارد للتمويل بموجب اتفاقية مع المحلات التجارية المشاركة. وسوف لن تتحمل موارد للتمويل مسؤولية المنتجات/ الخدمات المقدمة إذا لم تكن مقنعة لحامل البطاقة الائتمانية لموارد للتمويل أو في حال قرر التاجر حجب الامتياز بناء على قناعته الخاصة.
- 21 لن تكون موارد للتمويل مخالفة للالتزامها أو تكون ملزمة بتنفيذ هذا العرض، أو الاستمرار في تقديم هذه العرض أو تقديم أي هدايا ترويجية بناء على هذا العرض أو تكون ملزمة تجاه حامل البطاقة في حالة وقوع ظرف القوة القاهرة. ويشمل مصطلح القوة القاهرة في هذه البنود والشروط أي أمر خارج سيطرة موارد للتمويل ويشمل من بين أشياء أخرى: القضاء والقدر، النزاعات العمالية، القوانين والظوابط لأي جهة حكومية أو هيئة في أي اختصاص، وفيه هذه الأحوال ينتهي التزام موارد للتمويل تجاه حامل البطاقة بشكل تلقائي دون الحاجة إلى تقديم إشعار.